

3  
163

DIN A5





1A5







رسالة السيد المرتضى علم الهدى في تبيين أحوال المؤمنين عليه السلام  
من عمى بن الخطاب عليه العنة واللعنات  
**بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين انه خير معين**

قال الشريف علم الهدى السيد المرتضى رضي الله عنه سئل عن الرئيس ادام الله  
تمكينه عن السبب في تكفير المؤمنين عليه السلام بنسبة عمى بن الخطاب فكيف  
يصح ذلك مع الاعتقاد امامية في عمى انه على حال لا يجوز معها التكفير وانما ذكر  
الكلام في ذلك جملة كافية يتفهم بالاطلاع عليها اعلم ان القائلين بالنسبة على امير المؤمنين  
عليه السلام بالامامة بعد الرسول يعني فصل قد سلموا الى هذه المسئلة وامثالها  
لانهم يدعون الى ان دفع النص فسق وان كان ذنباً كبيراً يستحق به الخلود في  
الجحيم وليس بكفر والفاصل بين التكفير والتكفير اليه بخلاف الكافر وبقي الكلام  
مع الامامية الذين يدعون الى ان دفع النص كفر ويقرعون على ذلك مسائل  
**منها** انكاح النبي ص عثمان بن عفان بقتيرة واحدة بعد اخرى وان ذلك  
مع القول يكفر من يجحد النص على امير المؤمنين عليه السلام في جاني وليس لكم  
ان تقولوا جحد النص انما كان بعد وفاة النبي ص فهو غير مناف وانما يقدح فيما  
يكون في حيوة لان دفع النص اذا كان كفراً والكافي عندكم لا يجوز ان يقع  
منه ايمان متقدم بل المستقيم من مذهبه ان من آمن بالله طرفة عين لا يجوز  
ان يكفر بعد ايمانه فعلى هذا المذهب ان كل من كفر بدفع النص لا يجوز ان

يكون له حال ايمان متقدم وان اظهر الايمان فهو مبطل بخلاف المسئلة لان من  
مع هذا التحقيق **ومن سألهم** ايضاً على هذا المذهب ان عايشة اذا كانت  
بقايا لها لا امير المؤمنين قد كفرت ايضاً بدفعها امامته وكانت حفصة ايضاً شريكه  
لها في انكاح امامته والاختلاف عليه فقد اشتهر في الكفر وعلى مذهبه لا يجوز  
ان يكون الايمان واقفاً في حال متقدم من كفر ومات على كفر فكيف سألهم  
ان ينكحها وهما في ذلك الحال غير مؤمنين **ومن سألهم** ايضاً في تبيين أحوال المؤمنين  
عليه السلام بنسبة عمى بن الخطاب وتحقيق الكلام في ذلك كتحقيقه في عثمان وقد  
تقدم ما فيه كفاية **والجواب** ان تكفير الكافر او تكفيره ام لا يدفع العقل وليس  
في مجرد ما يقتضي حجة وانما يرجع في حسنه وقبحه الى حجة السمع ولا شيء اوضح و  
ادل على الاحكام من فعل النبي ص او فعل امير المؤمنين ص واذا ما يراها قد تكفروا  
انكحوا الى من ذكرت حاله وفعلها عليها السلام حجة مما لا يقع الاصحاح او صواباً قطعاً  
على جوانب ذلك وانما غير قبيح ولا محذور وبعد فليست حال عثمان في تكفيره  
بنسبة رسول الله وحال تكفير عايشة وحفصة كحال تكفير بنت امير المؤمنين عليه  
السلام لان عثمان كان في حيوة النبي صلى الله عليه واله ولم يظهر منه ما ينافي الايمان  
وانما كان مظهره يعني شك الايمان وكذلك عايشة وحفصة وعمى بن الخطاب في  
حال تكفير بنت امير المؤمنين ص كان مظهره من جحد النص ما هو كفي بالحال مفتراً  
فاذا قيل اي انتفاع الان باظهار الايمان والنبي ص يقطع بكفر مظهره بالباطن لانه  
اذا علم انه سيظهر من اظهر الايمان في تلك الاحوال كفر ويموت عليه فلا بد ان يكون  
في الحال قاطعاً على ان الايمان المظهر انما هو نفاق وان الباطن بخلافه فقد عدنا  
الى انه انكح ونكح مع القطع على الكفر قلنا غير متمنع ان يكون ص في حال انكاح



عثمان لم يكن الله تعالى اطلع على انه سيحدث النقص بعده فان ذلك مما لا يجب  
الاطلاع عليه ثم اذا طهر من مذهب الامامية انه لم كان مطلعا على ذلك فليس  
معناه ما يجزى لوقت اطلاعه ويجوز ان يكون ثم انما علم بذلك بعد الانتكاح وبعد  
موت المراتين المتزوجتين وكذلك القول في عايشة وحفصة لجواز ان يكون ما  
علم بهما الا بعد النكاح لهما فاذ قيل فكان يجب ان يقاس بهما بعد العلم بما لا  
يجوز استمراريته وجية معه امكن ان يقال ليس معنى قطع على انه لم علم ان المراتين  
تحدث ان النقص فان ذلك مما لم تدرى وايرة فاكث ما دى حدث به الى وايرة و  
ان كان من جملة الاحاد ومما لم يقطع بمثله انه لم قال لعائشة ستقاتليه وانت  
طامته وهذا اذا صح وقطع عليه امكن ان يقال فيه ان محض القتال ليس بكفر  
وانما يكون كفا اذا وقع على سبيل الاستحلال والجحود لامامة ونفى في من  
طاعته واذا جاز ان يكون لم يعلم بان من مجرى القتال الذي يجوز ان  
يكون فسقا ويجوز ان يكون كفرا فلا يجب ان يكون فاطما على نكاح المراتين  
في الحال لان الفاسق في المستقبل لا يمنع ان يتقدم معه الايمان بل لا يمنع  
ان يكون في حال فسقه على الايمان وهذه الحاسبة والمناقشة لم تنص في  
كتاب حد من اصحابنا وفيها سقوط هذه المسئلة على اننا اذا سلمنا على اشد  
الوجوه انه لم علم في الحال على نفاق وعلم ايضا في عثمان ذلك في حال نكاحه  
لا بعد ذلك جاز ان نقول ان نكاح المنافق ونكاحه جائز في الشيعة و  
لا يجب ان يجري المناقشة مجرى مطهر الكفر ومبطنه واذا جاز ان تضيقات الشيعة  
بين النكاح في الحرج والمرتب وبين الذي في جواز النكاح فيصنع نكاح الذميرة عند  
مخالفتها لهم مع الاختيار وعندنا مع النفي ورة وفقد المؤمنات ولا يصح نكاح

الجمرية على كل حال جاز ان يفرض بين مطهر الكفر ومبطنه في جواز النكاح و  
اذا فرقت الشيعة بين نكاح الذمير والنكاح اليه جاز الفرض بين المطهر  
للكنز والمنافق في جواز نكاحه ونكاحه والشيعة الامامية تقول ان النبي ص  
كان يعرف جماعة من المنافقين باعيانهم ويقطع بان في بواطنهم الكفر بل لاله  
قوله تعالى ولا تنقل على احد منهم ما تداء ولا تقم على قبره ومحال ان يتعبده  
بنك الصلوة عليه والقيام على قبره الا وقد عينه نعم له على فاوله لاله قوله تعالى  
ولو نشاء لاي ينالكم فمهم بسميهم ولتعي فهم في الحق القول فاذا كان سمعها فما  
ممنها لهم من غيرهم ومع هذا فما راينا في فرق بين احد منهم وبين زوجته ولا خلاف  
بين احكامهم وبين احكام المؤمنين وكان على الطاهي يعظمهم كعظيم المؤمنين الذي  
لا يطلع على نفاقه فقد بان ان الشيعة في وقت بين مطهر الكفر ومبطنه في هذه  
الاحكام فان قيل فيجوز ان يكون من نكح وانكح من يعلم خبث باطنه مختارا قلنا  
فعله ص لذلك يقتضي انه مباح غيرا به بعيد ان ينكح احد فاعلم مع قطعه على انه  
عدو في الدين وان جاز ان تبج الشيعة ذلك فلا شبهة ان يكون ص اذا فرضنا  
انه عالم بخبث باطن من انكحه في الحال ان يكون فعل ذلك لتدبير وسياسة و  
قالف ولا منع الايمان ولا تفادع الاسباب لا يجوز ان يفعل ذلك ومن حملته نفسه  
من عقلة اصحابنا على ان دفع كون في قية وفيه ينيب بنبي رسول الله ص على الحقيقة  
وانما بنتا خديجة ص من ابن ابي هالة دفع لما هو معلوم في وقته لان العلم بان  
من خالط اهل الاخبار كالعالم بغيره من الامور الطاهرة وفي عم ان الشك فيه  
في كل امر معلوم في الاخبار ومالنا الى المكابرة بالمعلومات من حاجته والحمل  
لله وحده **واما النكاح** في مناقشة عمي فقد تقدم ان العقل لا يمنع من مناقشة الكفار



وان فعل امي المؤمنين عليه السلام اقوى حجة واضع دليل وهذه الجملة كافية  
لواقصي فاعلموا ان امي المؤمنين عليه السلام لم ينكح عمن يختار بل مكى بها  
وبعد ما جعفر وتحد يد ووعيد وقد ورد في الخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله  
عن ذلك باجل دفع فاستدعى عمي العباس بن عبد المطلب ثم قال له مالي  
الي فاس فقال العباس وما الذي اقتضى هذا القول فقال خطبت الي  
ابن اخيك ابنته فافغى وهذا يدل على عدل الله تعالى وتبينه عنى والله اعلم  
لا فعل كن او كذا ولا بطن كذا وكذا ولا بطن الى كذا ولا يكتفى الى كذا وانما كئيتا  
عن التصريح بالوعيد الذي نقله فحشره وقبحه وتجاوزه كل حد والفاطر مشهور في  
الرواية معروفة فاعلموا ان امي المؤمنين عليه السلام فعاقبه وخوفه ومسله  
ان يرد ام المرأة اليه فقال له فعل ما شئت فمضى وعقد عليهما ومع هذه الاكراه  
والخوف قد تحمل الحرام كالحرم والخزي في وى ان ابا عبد الله الصادق عليه  
السلام سئل عن ذلك فقال ذلك فرج غضبنا عليه وبعد فاذا كانت التقية  
وخوف الحايبة وقطع مادة المظاهرة وما مجموعهم وتفصيله امي المؤمنين عليه السلام  
على بيعة من جلس في مقعده واستولى على حقه واطمأى طاعته والى خا بامامته  
واخذ عطيته فاهون من ذلك انكاحه فما التناح باعظم مما ذكرنا فاذا احسن  
العذر بهذه الامور كلها ولولا كانت بقيمة محظورة وكذلك العذر بعينه قائم  
في التناح وبعد فان التناح اخف حالا واهون خطبا من سائى ما عدلناه  
لاننا جئنا في العقول ان يبيع الله تعالى انكاح الكفاى مع الاختيار وليس في  
ذلك وجه قبح ثابت لا بد من حصوله وليس في تقيع العقول مع الايمان في الاكراه  
ان يسمى بالامامة من لا يستحقها وان يطاع ويقصدى بمن لا تكمل له شى بلا لاما

فاذا اباحت الضرورة ما لا يجوز مع الايمان في العقول اباحت كيف لا يتبع الضرورة  
ما كان يجوز في العقول مع الايمان واستباحته ومن حملته نفسه من اصحابنا  
على انكاح هذه المصاهرة كمن حمل نفسه على انكاح كونه قية ولا ينبغي لبيستنا  
بنى رسول الله صلى الله عليه وآله في دفع الضرورة والاشتمات بنفسه على اعدائه والتطمين  
عليه لمن لا يعلم حقائق الامور وان في كل هذا حكمة واعتقاد على مثل هذه  
الحال التي لا تخفى على العقلاء ضرورة في كفا فاما من قال من جملة اصحابنا ان العقد  
وقع لكن الله تعالى ابطال المعقد وعليها شيطانه عند التمتع فمما يضرك التناكح لان  
المسئلة باقية عليه في العقد لكنا في سواء تمتع او لم يتمتع فما يعتدى به من ايقاع العقد  
لكنا في على مؤمنة هو المحذور منه ولا معنى للزك المنع من التمتع وكيف يبيع العقد  
من لا يجوز من انكحة ولا عقد التناكح له واذا اباحه بالعقد الواقع التمتع فكيف يمنع  
مما يقتضيه العقد والمنع من العقد اولى من ايقاعه والمنع من مقتضاه وانما حرج  
الى ذلك العجز عن ذكر العذر الصحيح وهذه جملة مغنية عن ذكرى سواها باذن  
الله تعالى وله الحمد والصلوة على محمد واله واللجنة على اعدائكم اجمعين

**تمت** الى رسالة النفيسة والفريدة الى سيادة السيد الشريف والصنديد

المسيف علم الهدى السيد المرتضى اسكنه الله في عذر مع

اوليائه المرتضى بيد العبد الفقير المعترف بالذنب

والتقصي **عبد الحسين بن احمد** <sup>الامين</sup> ~~بن الحسين~~ <sup>بن الحسين</sup>

عالمهما الله بلطفه الخفي

في شهر صفر الحين سنة ٢٤٠٠ هـ